

Document: EB 2006/89/R.7
Agenda: 7
Date: 12 December 2006
Distribution: Restricted
Original: English

A



تقرير لجنة مراجعة الحسابات بشأن
برنامج عمل وميزانية الصندوق
ومكتب التقييم لعام 2007

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة والثمانون
روما، 12 - 14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Carlo Maria Borghini

المراقب المالي

هاتف: +39 06 5459 2791

بريد إلكتروني: c.borghini@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

هاتف: +39-06-5459-2374

بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو لأخذ العلم بهذا التقرير واعتماد التوصيات الواردة فيه.

تقرير لجنة مراجعة الحسابات بشأن برنامج عمل وميزانية الصندوق ومكتب التقييم لعام 2007

أولا - مقدمة

- 1- وفقاً للإجراءات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته الحادية والثمانين، تُقدم الصيغة المقترحة لبرنامج العمل والميزانية إلى لجنة مراجعة الحسابات لدراستها قبل رفعها إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول عام 2006 وإحالتها بعد ذلك إلى مجلس المحافظين.
- 2- ولم يسفر الاستعراض التقني الذي تقوم به اللجنة عن إحداث أي تغييرات في قرارات السياسات التي اتخذها المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول عام 2006 كما أنه لم يطرح أي توصيات بشأن الموافقة على وثيقة برنامج العمل والميزانية. وتقتصر مهمة اللجنة على إعداد تقرير لرفعه إلى المجلس التنفيذي بعد استعراض الوثيقة المذكورة في نوفمبر/تشرين الثاني.
- 3- وقد استعرضت اللجنة برنامج عمل وميزانية الصندوق ومكتب التقييم لعام 2007 (الوثيقة EB 2006/89/R.6) في اجتماعها الرابع والتسعين في 13 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2006.
- 4- ويعرض هذا التقرير الموضوعات المتعلقة بالصيغة المقترحة لبرنامج العمل والميزانية لعام 2007 التي تود اللجنة توجيه عناية المجلس التنفيذي إليها.

ثانيا - استعراض لجنة مراجعة الحسابات لبرنامج عمل وميزانية الصندوق ومكتب

التقييم لعام 2007

ألف - هيكل الميزانية

- 5- أقرت لجنة مراجعة الحسابات أن الصندوق أحرز تقدماً على طريق ضمان شفافية ميزانيته. ومع ذلك فقد أوصت اللجنة بأن ينظر الصندوق في الأساليب التي تعتمدها المؤسسات المالية الدولية الأخرى فيما يتعلق بمحتوى بنود التكاليف الإدارية والإنمائية. وفي هذا الصدد وبغض النظر عن الجذور التاريخية للأسلوب المعتمد، فإن على الصندوق أن يستشرف المستقبل وأن ينظر في أمر تقديم ميزانية منفردة تشمل الميزانية الإدارية، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، وميزانية مكتب التقييم. كما أن من الواجب دراسة إمكانية إلغاء عمليات النقل الاسمية من برنامج المنح إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج.
- 6- رد الصندوق. اقترح الصندوق خلال دور المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول عام 2006، استعراض هيكل الميزانية مع اللجنة مسبقاً قبل إعداد برنامج عمل وميزانية الصندوق لعام 2008. ومن الواجب أن يشمل هذا الاستعراض على هيكل الميزانية، وقضية تزويد اعتماد تمويل تجهيز البرامج بآلية موافقة مستقلة عن الميزانية، وأهمية النقل الاسمي من برنامج المنح. ودعماً لهذا الاستعراض فإن الصندوق يواصل مداولاته مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى بشأن أساليبها المتعلقة بهيكل الميزانية وتحديد وتخصيص التكاليف الإدارية والإنمائية/العملية.

باء - الميزانية الإدارية المقترحة

- 7- أقرت اللجنة بأن الميزانية الإدارية المقترحة لعام 2007 تتضمن دعم برنامج موسع للعمل وأنشطة إضافية مع حفاظها في الوقت ذاته على نمو حقيقي صفري بالمقارنة مع الميزانية الإدارية لعام 2006 بعد مراعاة أثر الزيادات السعرية وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي.
- 8- رد الصندوق. تستند الميزانية الإدارية لعام 2007 إلى سياسة تكفل اقتصار أي زيادة حقيقية في الموارد في ظل الميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج حصراً على الاعتماد المذكور. ويعكس ذلك الالتزام بتحقيق المزيد من مكاسب الكفاءة في الميزانية الإدارية، إلى جانب أن ميزانية عام 2006 تضمنت مخصصات لتعزيز بعض الأنشطة الممولة من الميزانية الإدارية. وترجع الزيادة الاسمية المقترحة في ميزانية عام 2007 إلى استيعاب زيادة مرتبات موظفي الخدمة العامة التي أوصت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية، وتكاليف أخرى تتعلق بالموظفين، والأثر التضخمي السعري العام على التكاليف من غير الموظفين، وأثار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء اليورو. وبعد أخذ هذه الآثار في الحسبان، فإن الزيادة الحقيقية في الميزانية الإدارية بالمقارنة مع مستوى عام 2006 تقارب الصفر. ومن الواجب أن تعكس بارامترات الميزانيات الإدارية المقبلة كذلك القضايا الحقيقية المتعلقة بإدارة الصندوق، وموارده، وحافظته، وبرنامج عمله. وعلى أية حال فإن الصندوق يزمع السعي لتحقيق كل الوفور الحصيفة في الإدارة وأن يمنح الأولوية إلى الحاجة إلى تعزيز أثره الإنمائي.

جيم - التماس وتحقيق وفور التكاليف في الإدارة

- 9- لاحظت اللجنة أن على الصندوق أن يواصل التماس الفعالية في الإدارة عبر وفور الكفاءة الداخلية، واستطلاع أوجه التضافر مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في روما، والسعي للحصول على الخدمات من المتعاقدين الخارجيين ومن مصادر وراء الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت اللجنة عن تقديرها للجهود المبذولة في إطار مبادرة النظام الموحد لتقدير الأداء وكذلك في ظل المبادرات المماثلة الأخرى وعبرت عن رغبتها في مواصلة مثل هذه الجهود، وأقرت في الوقت ذاته، بأن الصندوق يعاني من نقائص نسبية مبررة عند إخضاعه للمقارنة القياسية.
- 10- رد الصندوق. يدرس الصندوق بنشاط هذا الأمر، وهو ينفذ بعض الأنشطة بالفعل بصورة مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المتمركزة في روما، بما في ذلك بعض أنشطة التوريد، وتطوير الإدارة، والتعاقد الخارجي (المزعم) على خدمات السفر. ويستعرض الصندوق خيارات التنفيذ المشترك لبعض الأنشطة الإدارية في مواقع وراء الحدود والتوسع في الحصول على الخدمات من متعاقدين خارجيين. ويجري تقدير هذه القضايا بعناية من حيث الفوائد والمخاطر. وفي هذه الصدد، فإن الصندوق هو مؤسسة مالية دولية تشمل العديد من عملياتها الإدارية على مخاطر كبيرة، وهو ما يتطلب بدوره معايير عالية من التسيير. وفي هذه الحالة فإن من الواجب الموازنة بين الوفور المحتملة من جهة، والاحتمالات والآثار المرتبطة بهذه المخاطر والحاجة إلى الحفاظ على تقدير إيجابي للغاية من قبل المراجعين الخارجيين للإجراءات المالية الداخلية للصندوق من جهة أخرى. وثمة خيار ذو نتائج إيجابية محتملة بالنسبة للصندوق ووكالات الأمم المتحدة الأخرى المتمركزة في روما وهو أن يضطلع الصندوق بدور مورد الخدمات المشترك للوكالات المذكورة فيما يتعلق بالعمليات التي يتمتع فيها بمزايا نسبية (المحاسبة وإدارة الأموال) وقد يلحق به الضرر أن قلل من تحكمه المباشر بها.

- 11- على أنه تجدر الإشارة إلى أن الصندوق يتقدم صفوف وكالات الأمم المتحدة فعلاً في ميدان التعاقد من الباطن: إذ أنه يحصل على الغالبية العظمى من خدمات الإشراف من موردين خارجيين؛ كما أن الكثير من أنشطته المتعلقة بتجهيز المشروعات تتم عبر عقود مع المجموعات الاستشارية والخبراء الاستشاريين الأفراد.
- 12- وفيما يتعلق بوفور الكفاءة الداخلية، فقد استجاب الصندوق لاقتراح المجلس التنفيذي الداعي إلى مقارنة عملياته بعمليات المنظمات المماثلة. وقد أنجز مسح تكاليف المحاسبة العامة، وهو في المرحلة الثانية من صياغة تحليل تكاليف تقانة المعلومات، وسيطلق تحليلاً لتكاليف إدارة الموارد البشرية في المستقبل القريب. وتشير النتائج الأولى لعملية المقارنة هذه إلى أن إنجازات الصندوق تعتبر مرضية في ضوء حجمه وهيكله بالمقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الضخمة.

دال - العلاقة بين اعتماد تمويل تجهيز البرامج وبرنامج العمل

- 13- لاحظت اللجنة أنه في حين أن الزيادة الحقيقية في الميزانية الإدارية المقترحة تبلغ الصفر، فإن من المقترح أن يزيد اعتماد تمويل تجهيز البرامج من حيث القيمة الاسمية (10.3 في المائة) والحقيقية. وفي حين أن هذه الزيادة تدرج ضمن نطاق نسبة التكاليف الإدارية المقترحة البالغة 16.8 في المائة عند تحديدها بالقيمة الدولارية الثابتة، فإن اللجنة ترى **كقاعدة** أنه يجب ألا تزيد قيمة اعتماد تمويل تجهيز البرامج ألباً لتواكب زيادة برنامج العمل، وأن الزيادة المقترحة لعام 2007 (10.3 في المائة) تتجاوز فعلاً الزيادة المقترحة في برنامج العمل (10 في المائة). وفي هذا السياق، أوصت اللجنة بأن يخفض الصندوق الزيادة المقترحة للاعتماد المذكور بحيث لا تزيد عن 10 في المائة.

- 14- رد الصندوق. تعكس الزيادة المقترحة لاعتماد تمويل تجهيز البرامج ضمن نطاق النسبة المعتمدة للتكاليف الإدارية الأولوية التي يمنحها الصندوق لتعزيز برنامج قروضه ومنحه، الذي يشمل تنفيذ الحافظة الحالية وتصميم مشروعات جديدة. وقد زاد هذا الاعتماد بصورة طفيفة للغاية عام 2006 رغم التوسع في برنامج العمل، وثمة أنشطة ضرورية ملحة للنهوض بالجودة والحفاظ على التقدم المحرز بالنسبة للفعالية الإنمائية للصندوق. وفي هذا الصدد، فإن الجانب الأعظم من الزيادة المقترحة ينصب على تحسين دعم الدول الأعضاء المقترضة في مجال تنفيذ المشروعات. ويوافق الصندوق على خفض زيادة اعتماد تمويل تجهيز البرامج لتصبح 10 في المائة (للإطلاع على الجداول المعدلة لهذا الاعتماد انظر الذيل الأول)، ولكنه يشير إلى أن من بين العوامل الرئيسية لهذه الزيادة الاقتراح الذي تقدم به مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لزيادة رسوم الإشراف بنسبة تتجاوز 15 في المائة. وفي هذه الحالة فإن خفض الحجم المقترح لاعتماد تمويل تجهيز البرامج سيققل من الموارد المتاحة للصندوق للإشراف المباشر على التنفيذ، رغم ما خلص إليه مكتب التقييم من أن مثل هذا الإشراف فعال للغاية في غالب الأحيان. ويستطلع الصندوق بنشاط إمكانية تنويع شركاء الإشراف لضمان استخلاص فوائد أكبر من أمواله، وتعزيز قدرته على المساومة مع موردي الخدمات المنفردين.

هاء - نسبة التكاليف الإدارية

- 15- طلب المجلس التنفيذي إلى الصندوق في ديسمبر/كانون الأول عام 2005 استخدام نسبة التكاليف الإدارية كعلامة قياس لكفاءته عند نظره في الصيغة المقترحة لبرنامج العمل والميزانية لعام 2007. وأشار المجلس إلى أن النسبة المعتمدة لعام 2006 كانت 17.1 في المائة. ولاحظت اللجنة أن الصندوق اقترح في سبتمبر/أيلول عام

2006 نسبة للتكاليف الإدارية، كحصة إجمالية لهذه الميزانية واعتماد تمويل تجهيز البرامج معاً، قدرها 16.8 في المائة، بما يعكس التزامه بتعزيز الكفاءة.

16- والغاية من علامة القياس هي توفير نقطة مرجعية ثابتة تتيح تتبع القيم والتغيرات المخصصة. وتلاحظ اللجنة أن النسبة القياسية البالغة 16.8 في المائة تتماشى مع الصيغة المقترحة التي تجمع الميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج وباستخدام **سعر صرف ثابت لليورو مقابل الدولار الأمريكي قدره 0.819**. ومع ذلك فإن نسبة القيمة الاسمية للميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج مجتمعين إلى برنامج العمل والميزانية لعام 2007 (مع استبعاد النقل إلى الاعتماد المذكور) تبلغ 17.2 في المائة أي أنها أكثر من 16.8 في المائة. ويرجع هذا الفارق إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام اليورو خلال عام 2006، وهو ما يثير مسألة كيف يمكن عرض نسبة التكاليف الإدارية بطريقة تستبعد تأثير تقلبات أسعار الصرف. ومن بين النهج المتاحة تحديد الميزانية المقترحة على أساس سعر صرف اليورو إلى الدولار الأمريكي الذي استخدم في حساب النسبة القياسية عام 2006.

17- وثمة نهج آخر وهو تعديل حجم برنامج العمل بحيث يعكس تغير قيمة الدولار الأمريكي مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة، وهي العملة الرئيسية التي تصدر بها القروض والتي يمكن بها تحديد الحجم الأصلي للنشاط. وفي مثل هذه الحالة سيتم أيضاً تحديد صورة كسر النسبة بسعر الصرف الجاري. وعلى سبيل المثال فإنه يمكن تحديد قيمة السنة الاستهلاكية (2006) لبرنامج العمل بحقوق السحب الخاصة، ويمكن تحديد السنوات المقبلة من زاوية الزيادة المعتمدة المطبقة على الرقم المدرج بوحدة حقوق السحب الخاصة، مع التحويل إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف الجاري بغرض بيان برنامج العمل وحساب نسبة التكاليف الإدارية.

18- وسيؤدي اعتماد الخيار الأول إلى تحرير النسبة من آثار تقلبات أسعار الصرف، ولكنه لن يعكس التكاليف بصورة واقعية. أما اعتماد الخيار الثاني فإنه سيؤدي إلى التعامل مع صورة كسر النسبة ومخرجه بصورة متسقة من خلال مراعاة تقلبات أسعار الصرف فيهما معاً. ولكن مهما كان النهج المعتمد فإنه سيتيح حساب الكفاءة من زاوية القيم الحقيقية الأساسية وإزالة التأثيرات الإجمالية لأسعار الصرف على النسبة.

19- رد الصندوق. لم تتم دراسة أثر المسألة التي أبرزتها لجنة مراجعة الحسابات عند اعتماد النسبة القياسية في ديسمبر/كانون الأول عام 2005. وفي الواقع فإن الاقتراح المتعلق بعام 2007 يتضمن نسبة تبلغ 16.8 في المائة ومحسوماً منها أثر تقلب أسعار الصرف، وناقصاً منها على وجه الخصوص انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في الفصل الثاني من عام 2006. ويدرك الصندوق أن المؤسسات المختلفة تدير هذه القضية بصور متباينة، وذلك مثلاً باحتساب الميزانية وفقاً لعملة الإنفاق، وهو يدرس الآن قابلية تطبيق هذه البدائل على الصندوق ذاته. وفيما يتعلق بعلامة القياس، فإن التركيز ينصب على الكفاءة ومن المهم عزل أثر تغيرات أسعار الصرف عن حساب النسبة. ويتعهد الصندوق باستطلاع هذه المسألة مع لجنة مراجعة الحسابات بغية إدراج عملية وافية جديدة في أنشطة إعداد وتقديم ميزانية عام 2008.

20- ويقر الصندوق أن النسبة الاسمية (غير المعدلة في ضوء تقلب أسعار الصرف) لعام 2007 تبلغ 17.2 في المائة، ويشكل ذلك على ما يبدو زيادة على ما كان عليه الحال عام 2006. ويلاحظ الصندوق بالتأكيد أن خفض النفقات الحقيقية بغية تقليل القيمة الاسمية بشكل كبير في هذه المرحلة، وفي إطار الاستجابة إلى ظاهرة تتعلق بأسعار العملة وتخضع لتحركات ذات أجل قصير للغاية، قد يضر بخطط تعزيز الفعالية الإنمائية.

واو - الموازنة بين مخصصات الموارد البشرية بين الدوائر

- 21- لاحظت لجنة مراجعة الحسابات أن الصندوق سيسعى إلى زيادة الموارد المخصصة لأثره الميداني، وسيكفل في الوقت ذاته احترام التزاماته المتعلقة بالإدارة الحسنة للموارد بصورة كاملة. ومن الواجب أن ينعكس ذلك في الموازنة بين المخصصات من الموارد والموظفين بين الدوائر.
- 22- رد الصندوق. يدرك الصندوق إدراكاً عميقاً الحاجة إلى أن تظل إدارة موارده ذات مستوى رفيع للغاية. وفيما يتعلق بالموارد من الموظفين فإن قدرة دائرة إدارة البرامج ودائرة الشؤون الخارجية آخذة بالتوسع لخدمة الأهداف الإنمائية، ويتضح ذلك عند ضم أعداد موظفي الدوائر إلى توزيع عدد سنوات عمل الخبراء الاستشاريين بين الدوائر. ولدى تلبية المتطلبات المقبلة فإن من المزمع توجيه اهتمام خاص إلى فرص تعبئة مساهمات اليد العاملة المختصة في ظل نظم عمل مرنة (مثل الخدمات الاستشارية).

زاي - إدارة النتائج الإنمائية

- 23- لاحظت لجنة مراجعة الحسابات التزام الصندوق ببناء مؤسسة ذات وجهة أقوى نحو الأداء لتعزيز الفعالية الإنمائية. وأكدت اللجنة أهمية العمل مع المنظمات الأخرى، واستخدام أدواتها، مثل النظام المشترك لتقدير الأداء، والتعلم من خبراتها فيما ينصل باستخدام إطار إدارة مستند إلى النتائج، ولكنها أعربت عن قلقها بشأن ما إذا كان قد تم تحقيق ما يكفي من التقدم حتى الآن للتمكن من تقديم ميزانية مستندة إلى النتائج لعام 2008.
- 24- رد الصندوق. يجري الصندوق مشاورات مع المنظمات الأخرى فيما يتصل بالإدارة والميزنة المستندة إلى النتائج وكذلك مع خبراء في ميدان الأطر الاستراتيجية المستندة إلى النتائج. وضمن الصندوق فإن هناك عناصر مختلفة للإطار الاستراتيجي المستند إلى النتائج، مثل الإطار الاستراتيجي المؤسسي المعدل، وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج، وسياسة إدارة المعرفة، والنظام المعزز لضمان الجودة، قد أنجزت هذه العناصر بالفعل أو هي على وشك الإنجاز. على أن تعزيز إدارة الأداء هو مفتاح النجاح في الإدارة من أجل النتائج الإنمائية، وتحقيقاً لذلك فقد أقرت إدارة الصندوق مجموعة من مؤشرات الأداء الأساسية ونتائج الإدارة المؤسسية. وتشكل هذه المجموعة الصيغة الأولى التي ستخضع للمراجعة والصقل عام 2007 في ضوء الخبرة المكتسبة. وفي الوقت ذاته فإن شعب الصندوق تقوم حالياً بتطوير خطط عملها المستندة إلى النتائج، والتي تشمل مؤشرات أساسية لقياس مدى التقدم نحو تحقيق النتائج. ويُنفذ استعراض في الوقت الراهن لهيكل الميزانية وطريقة عرضها، وسيتم تعديل ذلك بحيث يتناسب على النحو الأمثل مع الميزانية المستندة إلى النتائج. وسيتيح كل ما تقدم للصندوق أن يتقدم بميزانية مستندة إلى النتائج لعام 2008، مع الإدراك بأن التطبيق الكامل للميزنة المستندة إلى النتائج ما يزال في مراحله الأولى في كل منظمات الأمم المتحدة، ومن ثم فإن ميزانية عام 2008 ستكون حقاً الخطوة الرئيسية الأولى في عملية سيتطلب إنجازها بعض الوقت.

حاء - مكتب التقييم

- 25- أشار رئيس لجنة التقييم، الذي حضر الاجتماع بصفة مراقب، إلى أن لجنته، باعتبارها اللجنة الاستشارية للمجلس التنفيذي المسؤولة عن مسائل التقييم، قامت خلال دورتها الرابعة والأربعين في سبتمبر/أيلول ودورتها الخامسة والأربعين في أكتوبر/تشرين الأول باستعراض شامل لبرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم. وأعرب رئيس لجنة التقييم عن دعم لجنته العام للصيغة المقترحة لأولويات مكتب التقييم وبرنامج عمله وميزانيته لعام

2007. وعلى وجه الخصوص، أشار رئيس لجنة التقييم إلى أن لجنته راضية عن طريقة استجابة مكتب التقييم لشواغلها وتعليقاتها الرئيسية التي عرضتها خلال العملية التي أفضت إلى تقديم برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2007. كما لاحظ أن اللجنة خلصت إلى أن الزيادة المقترحة في الميزانية مبررة تماماً، بالنظر إلى أنها نابعة تماماً من نطاق برنامج العمل السنوي المزمع لمكتب التقييم لعام 2007 والذي يشتمل على عمليات تقييم ترى اللجنة أنها ضرورية كلها لتحقيق هدف وظيفة التقييم المستقل للصندوق.

26- ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات من جانبها أن مكتب التقييم قد استجاب لطلب المجلس الداعي إلى الحد من الزيادة في ميزانيته لعام 2007، حيث أن الزيادة الحقيقية المقترحة الآن هي 11 في المائة، بالمقارنة مع الزيادة الحقيقية البالغة 21 في المائة المدرجة في وثيقة العرض الأولي لمكتب التقييم التي درسها المجلس في سبتمبر/أيلول عام 2006. وفي هذا الصدد، أوضح مكتب التقييم، وعلى نحو ما طلبت لجنة التقييم، أنه تم تحقيق الخفض بتأجيل موعد البدء ببعض عمليات التقييم إلى المرحلة الأخيرة من عام 2007، دون الإخلال بالفائدة الإجمالية لهذه العمليات بالنسبة للصندوق. كما أن مكتب التقييم اقتسم مع لجنة مراجعة الحسابات، وبناء على المتوسطات السابقة، التكاليف المتعلقة بإجراء أنواع مختلفة من عمليات التقييم المدرجة في برنامج العمل.

27- وجرى توجيه اهتمام لجنة مراجعة الحسابات إلى الزيادة في مخصصات الميزانية المتعلقة بعمليات تقييم البرامج القطرية وإلى انخفاض عمليات تقييم المشروعات. وفي هذا الصدد، أشار مكتب التقييم إلى أن هناك خفضاً في ميزانية عام 2006 فيما يتعلق بعمليات تقييم البرامج القطرية لإفساح المجال لتوفير مخصص مناسب لعمليات التقييم المؤسسية التي اعتبرها المجلس ذات أولوية، وأن مخصصات عمليات تقييم البرامج القطرية عادت في ميزانية عام 2007 إلى ما كانت عليه في الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ مكتب التقييم أن المنهجية المعززة لعمليات تقييم البرامج القطرية تتيح للمكتب استخلاص مكاسب كفاءة، حيث أنها تسمح أيضاً بتقييم المشروعات المنفردة كجزء من التحليل الشامل للبرامج القطرية، وذلك بتكلفة إجمالية تقل بعدة أضعاف عن تكلفة إجراء عمليات تقييم المشروعات المنفردة. وعبر ذلك، وعلى نحو ما يبرز التقرير السنوي لنتائج عمليات الصندوق وأثرها لهذا العام، فإن مكتب التقييم ينجز الآن في الواقع عدداً أكبر بكثير من عمليات تقييم المشروعات بالمقارنة بما كان عليه الحال في السابق.

28- ودار نقاش حول مقارنة ميزانية مكتب التقييم مع ميزانيات هيئات التقييم في المنظمات الإنمائية الأخرى. وفي هذا الصدد، وعلى نحو ما تم بحثه في المجلس وفي لجنة التقييم في الماضي، فقد أكد مكتب التقييم أن من الصعب مقارنة ميزانيته بميزانيات الجهات الأخرى، ولاسيما بالنظر إلى الهيكل التنظيمي الشامل للصندوق، ومهمته، وخصوصيته. وفي المقام الأول فإن حجم الصندوق الصغير نسبياً لا يتيح لمكتب التقييم جني فوائد من وفور الحجم الكبير. وأوضح مكتب التقييم كذلك أنه بناء على تحليل سابق فإن نسبة الميزانية السنوية للمكتب من الميزانية الإدارية الشاملة للصندوق هي نسبة مواتية عند مقارنتها بالنسب المماثلة في المنظمات الصغيرة (مثل مرفق البيئة العالمية) وأقل مواتية عند مقارنتها بالمنظمات الضخمة (مثل البنك الدولي أو المصارف الإقليمية الأخرى). وبالإضافة إلى ذلك فإن تركيز الصندوق الحصري على المناطق الريفية والنائية، وكذلك قدراته المحدودة، والمتحسنة ببطء في الوقت ذاته، على التقييم الذاتي، تتطلب من مكتب التقييم أن يجري جزءاً كبيراً من عمليات تقييمه في الميدان. وجرى التأكيد أيضاً على أن عمليات التقييم التي ينفذها المكتب، ووفقاً لسياسة التقييم في الصندوق، توجه اهتماماً معزراً إلى ترويج التعلم في صفوف الشركاء عبر تنظيم حلقات عمل للتعلم في نهاية كل عملية تقييم، مما يتطلب تكاليف تحتاج إلى تغطية.

- 29- وطلبت لجنة مراجعة الحسابات تقديم جدول يوضح التطور التاريخي لميزانية مكتب التقييم.
- 30- وأخيراً، طلبت لجنة مراجعة الحسابات من مكتب التقييم دراسة إمكانية تحديد نسبة ثابتة لميزانيته إزاء ميزانية الصندوق الإدارية أو برنامج عمله. وفي هذا الصدد، أشار المكتب إلى أن تثبيت النسبة سيحد من آفاق تقدير مزايا ونوعية أنشطة التقييم المزمعة عند تعيين الميزانية الإجمالية للمكتب. كما أن ذلك سيقبل أيضاً من المرونة في وضع برنامج عمل للمكتب يلبي متطلبات مختلف الشركاء بما في ذلك المجلس. وبشأن ذلك لاحظ المكتب أنه لا يبدو أن مثل هذا الأسلوب شائع في المؤسسات المالية الدولية أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى حالياً.

ثالثاً - الاستنتاج

- 31- تود لجنة مراجعة الحسابات أن تشير إلى أن الزيادة البالغة 4.1 في المائة في الميزانية الإدارية تعكس احتواء للتكاليف المتعلقة بالأغراض الإدارية وأن الزيادة الاسمية في اعتماد تمويل تجهيز البرامج وقدرها 10.3 في المائة تتماشى مع رغبة الصندوق في التركيز على العمليات. على أن اللجنة توصي بخفض الزيادة الاسمية في الاعتماد المقترح لتمويل تجهيز البرامج إلى 10 في المائة ليتماشى مع نسبة الزيادة المقترحة في برنامج العمل والبالغة 10 في المائة.
- 32- وقد أوفى الصندوق بالتزامه بالحفاظ على النسبة القياسية المعتمدة من التكاليف الإدارية. على أن اللجنة تعتقد أن على الصندوق أن يستطلع بشكل كامل طرقاتاً بديلة لحساب هذه النسبة، وأن يأخذ في الحسبان على وجه خاص أثر معدلات أسعار الصرف. ومن الواجب تقديم نتائج هذه العملية ضمن تقرير يُرفع إلى اللجنة في النصف الأول من عام 2007.
- 33- وتعتبر الزيادة الحقيقية في الميزانية الإدارية لمكتب التقييم ضخمة، ولكي تكون اللجنة في موضع أفضل للحكم على أية زيادات مقبلة فقد طلبت إلى المكتب دراسة إمكانية تحديد نسبة قياسية.
- 34- وتقتصر اللجنة أن ينظر الصندوق في أمر تقديم ميزانية منفردة تتضمن الميزانية الإدارية، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، وميزانية مكتب التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الواجب أيضاً النظر في إلغاء النقل الاسمي من برنامج المنح إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج. وتود اللجنة أن تتلقى تقريراً خلال النصف الأول من عام 2007 حول سبل النهوض بميزانية الصندوق من حيث الهيكل والعرض.
- 35- وبغية تحسين كفاءة استخدام اعتماد تمويل تجهيز البرامج، تحض اللجنة الصندوق على استطلاع إمكانية تنويع شركاء الإشراف لضمان استخلاص فوائد أكبر من أمواله، وتعزيز قدرته على المساومة مع موردي الخدمات المنفردين.
- 36- وتقر اللجنة بجهود الصندوق الرامية إلى إرساء إطار إدارة يستند إلى النتائج، ولاحظت أن ذلك سييسر اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استخدام الموارد.

Table 1
2005 Budget execution by institutional priority – PDFF
 (Thousands of United States dollars)

<i>Institutional Priority</i>	<i>Restated budget @ 0.801</i>	<i>2005 actual^a</i>	<i>Balance</i>	<i>Percentage utilized</i>
IP1: Manage loan/grant-funded country programmes for results	31 052	25 324	5 728	82%
IP2: Manage grant-funded research and capacity-building programmes for results	1 438	912	526	63%
IP3: Promote inclusive and enabling poverty reduction policies at local, national, regional and global levels	3 270	2 575	695	79%
IP4: Manage knowledge relevant to effective rural poverty reduction	351	202	149	58%
IP5: Mobilize and manage financial resources for rural poverty reduction programmes	148	13	135	9%
IP6: Build strategic partnership with other actors in rural poverty reduction	314	95	219	30%
IP7: Develop innovative approaches to rural poverty reduction	82	7	75	9%
IP8a: Institutional governance	1	-	1	0%
IP8b: Institutional management	45	6	39	13%
Total	36 701	29 134	7 567	79%

^a Staff costs have been prorated on the same basis as the original allocations due to the fact that they are not all recorded by activity within the accounting system

Table 2
2006 budget execution by institutional priority to 30 September 2006 - PDFF^a
 (Thousands of United States dollars)

<i>Institutional priority</i>	<i>Approved budget @ 0.819</i>	<i>Pre-encumbrance</i>	<i>Encumbrance</i>	<i>Expense</i>	<i>Available budget</i>	<i>Percentage utilized</i>
IP1: Manage loan/grant-funded country programmes for results	31 873	804	18 322	7 974	4 773	85%
IP2: Manage grant-funded research and capacity-building programmes for results	1 777	1	912	442	422	76%
IP3: Promote inclusive and enabling poverty reduction policies at local, national, regional and global levels	3 210	43	1 570	1 084	513	84%
IP4: Manage knowledge relevant to effective rural poverty reduction	557	34	172	171	180	68%
IP5: Mobilize and manage financial resources for rural poverty reduction programmes	71	-	26	2	43	39%
IP6: Build strategic partnership with other actors in rural poverty reduction	349	-	114	62	173	50%
IP7: Develop innovative approaches to rural poverty reduction	110	-	80	2	28	75%
IP8b: Institutional management	35	-	32	1	2	94%
Total	37 982	882	21 228	9 738	6 134	84%

^a Includes PDFF carry-forward.

Table 3
2007 Programme Development Financing Facility by institutional priority and by department
 (Thousands of United States dollars)

	Office of the President and the Vice-President (OPV)			External Affairs Department (EAD)		Finance and Administration Department (FAD)			Programme Management Department (PMD)			Total budget		
	2006 ^a	2007	% inc. (Dec)	2006 ^a	2007	2006 ^a	2007	% inc. (Dec)	2006 ^a	2007	% inc. (Dec)	2006 ^a	2007	% inc. (Dec)
IP1: Manage loan/grant-funded country programmes for results	51	52	2%	-	-	22	73	232%	25 179	28 119	12%	25 252	28 244	12%
IP2: Manage grant-funded research and capacity- building programmes for results	-	-	-	-	-	11	-	-100%	1 438	1 066	-26%	1 449	1 066	-26%
IP3: Promote inclusive and enabling poverty reduction policies at local, national, regional and global levels	-	-	-	-	-	-	-	-	2 946	2 894	-2%	2 946	2 894	-2%
IP4: Manage knowledge relevant to effective rural poverty reduction	-	-	-	-	-	-	-	-	558	907	63%	558	907	63%
IP5: Mobilize and manage financial resources for rural poverty reduction programmes	-	-	-	-	-	14	-	-100%	68	-	-100%	82	-	-100%
IP6: Build strategic partnership with other actors in rural poverty reduction	-	-	-	-	-	-	-	-	328	468	43%	328	468	43%
IP7: Develop innovative approaches to rural poverty reduction	-	-	-	-	-	-	-	-	56	20	-64%	56	20	-64%
IP8a: Institutional governance	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
IP8b: Institutional management	-	-	-	-	-	-	-	-	57	201	253%	57	201	253%
Total	51	52	2%	-	-	47	73	55%	30 630	33 675	10%	30 728	33 800	10%

^a 2006 figures do not include the 12.16 percent increase in General Service staff cost and are restated at EUR/US\$ exchange rate of 0.786 to facilitate comparison with the 2007 budget.

Table 4
2007 Programme Development Financing Facility by expense and by department

(Thousands of United States dollars)

	Office of the President and the Vice-President (OPV)			External Affairs Department (EAD)		Finance and Administration Department (FAD)			Programme Management Department (PMD)			Total budget		
	2006 ^b	2007	% inc. (Dec)	2006 ^b	2007	2006 ^b	2007	% inc. (Dec)	2006 ^b	2007	% inc. (Dec)	2006 ^b	2007	% inc. (Dec)
Duty travel	51	52	2%	-	-	47		55%	1 924	2 392	24%	2 022	2 517	24%
ICT&S Information and communication technology services	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Other ^a		-	-	-	-	-	-	-	1 284	107	-92%	1 284	107	-92%
Staff costs	-	-	-	-	-	-	-	-	3 640	3 965	9%	3 640	3 965	9%
Consultants	-	-	-	-	-	-	-	-	12 985	14 044	8%	12 985	14 044	8%
Cooperating institutions	-	-	-	-	-	-	-	-	10 797	13 167	22%	10 797	13 167	22%
Total	51	52	2%	-	-	47	73	55%	30 630	33 675	10%	30 728	33 800	10%

^a Includes workshops, goods and services (maps), publications, hospitality, miscellaneous, etc.

^b 2006 figures do not include the 12.16 per cent increase in General Service staff costs and are restated at EUR/US\$ exchange rate of 0.786 to facilitate comparison with the 2007 budget.

Table 5
Office of Evaluation – budget evolution

	2003 ^a		2004		2005 ^b		2006		2007
	<i>Restated at 0.898</i>	<i>Approved at 0.898</i>	<i>Restated at 0.819</i>	<i>Approved at 0.819</i>	<i>Approved at 0.819</i>	<i>Approved at 0.819</i>	<i>Restated at 0.786</i>	<i>Proposed at 0.786</i>	
Staff costs	1756	1 780	1 972	2 139	2 148	2 221	2 221	2 757	
Evaluations	1976	1 955	2 014	2 108	2 307	2 333	2 333	2 574	
Evaluation Committee	0	60	66	67	74	77	77	78	
Staff travel	240	245	257	263	268	274	274	279	
Contingency	0	202	202	114	0	0	0	0	
Total	3972	4 242	4 511	4 692	4 797	4 905	4 905	5 688	
Percentage nominal increase between years ^c		7%		4%	2%			16%	(11% real)

^a 2003 is presented here for comparison with 2004. Prior to 2004, the Office of Evaluation was not independent and was an IFAD division reporting to the President.

^b 2005 did not have to be restated because the same exchange rate was used to prepare the 2005 budget.

^c This increase represents the nominal increase excluding exchange rate movements